الأمم المتحدة

A/71/265

الجمعية العامة

Distr.: General
1 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

# نحو تنمية مستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة

## تقرير الأمين العام

موجزُ

أُعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٩ المعنون ”نحو تنمية مستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة“، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. ويتناول هذا التقرير طائفة من النشاطات الوطنية والإقليمية المضطلع بها للنهوض بالتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن الآثار القانونية والمالية التي يمكن أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. وقد أُدرجت المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. ويرد في المرفق تقرير رابطة الدول الكاريبية عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

* A/71/150.

16-13249 (A)  220816  230816

الرجاء إعادة استعمال الورق

## أولا - مقدمة

١ - سلمت الجمعية العامة، في قرارها ٦٩/٢١٦ المعنون ”نحو تنمية مستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة“، بأن البحر الكاريبي منطقة ذات تنوع بيولوجي فريد ونظام إيكولوجي هش للغاية تتطلب من الشركاء المعنيين على الصعيدين الإقليمي والدولي العمل معا على وضع وتنفيذ مبادرات إقليمية من أجل تعزيز التنمية المستدامة وإدارة الموارد الساحلية والبحرية.

٢ - ودعت الجمعية العامة رابطة الدول الكاريبية أيضاً إلى تقديم تقرير إلى الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

٣ - ويستند هذا التقرير إلى مساهمات من منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، والدول الأعضاء[(١)]. ويرد تقرير رابطة الدول الكاريبية في مرفق هذا التقرير.

## ثانياً - الآثار القانونية والمالية التي يمكن أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة

٤ - تسعى الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي، من خلال المطالبة باعتبار هذه المنطقة ”منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة“، إلى وضع مفهوم جديد، غير أن الآثار القانونية والمالية لم تتضح حتى الآن. فقد تقدمت الدول الأعضاء الكاريبية لأول مرة بهذا الطلب في الاجتماع الوزاري لمنطقة البحر الكاريبي عام ١٩٩٧ بشأن برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنذ ذلك الحين، واصل المجتمع الدولي بحث السمات الخاصة لمنطقة البحر الكاريبي التي يمكن أن تبرر مثل هذه التسمية.

٥ - وكما يُلاحَظ من التقرير المرفق، تم في عام ٢٠١٤ تكليف إحدى الخدمات الاستشارية من جانب الاجتماع الخامس لرؤساء دول أو حكومات رابطة الدول الكاريبية، ومن جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة بدراسة الآثار المترتبة على وضع المنطقة الخاصة.

٦ - وقد بحثت هذه الخدمة الاستشارية الطرق المختلفة التي تعامل بها ”المنطقة الخاصة“ بموجب صكوك قانونية من قبيل الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقرار المنظمة البحرية الدولية بشأن المناطق البحرية

(١) وردت مساهمات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأستراليا، وأمانة الجماعة الكاريبية، ورابطة الدول الكاريبية.

الشديدة الحساسية. وفي الدراسة، تم التوصل إلى استنتاج مفاده أن البحر الكاريبي له خصائص المنطقة الخاصة من حيث القيمة الإيكولوجية، والاجتماعية والاقتصادية، والعملية، والتي يمنحها لشعوب منطقة البحر الكاريبي. ولوحظ أنه بينما تعد منطقة البحر الكاريبي جديرة بوضع المنطقة الخاصة، إلا أن مفهوم التنمية المستدامة قد تطور بدرجة كبيرة، وبالتالي فإن وضع المنطقة الخاصة يجب أن يأخذ في اعتباره أيضاً قضايا أوسع نطاقاً تتعلق بالسياحة المستدامة، والتجارة، والفقر.

٧ - ونظرت الخدمة الاستشارية أيضاً في مسألة ''إدارة المحيطات''، وانتهت إلى أنه لا يوجد لهذه المسألة تعريف ثابت. وبناءً على ذلك، اقتُرح أنه ينبغي للدول الأعضاء وضع تعريف عملي بدلاً من وضع تعريف قانوني شامل. ولوحظ أن التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي ينبغي أن تركز على وضع نهج منسق للإدارة يستخدم الصكوك القانونية القائمة. ويرد في المرفق مزيد من التفاصيل.

## ثالثاً - الأنشطة المضطلع بها على المستويين الوطني والإقليمي

### ألف - مصادر التلوث البري والبحري

٨ - تعد منطقة البحر الكاريبي معرضة لخطر التلوث البري والبحري على حد سواء. وفي هذا الصدد، دأبت أمانة البرنامج البيئي الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تشجيع الانضمام إلى البروتوكول المتعلق بالتلوث البحري من مصادر برية أو الانضمام إليه، والأنشطة المتعلقة باتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى لعام ١٩٨٣ (اتفاقية كارتاخينا)، وواصلت التركيز بشكل خاص على الأنشطة الرامية إلى تعزيز الالتزامات بموجب البروتوكول على المستويين الوطني والإقليمي. وقد بدأ نفاذ هذا البروتوكول في آب/ أغسطس ٢٠١٠، وقد صدَّق عليه حتى الآن ١٢ بلداً، وهي: أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وبليز، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، و غرينادا، وغيانا، وجامايكا، وبنما، وسانت لوسيا، وترينيداد وتوباغو، والولايات المتحدة الأمريكية.

٩ - ودعماً لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، دعم البرنامج البيئي الكاريبي أيضاً إنشاء ثلاثة فروع أو منابر إقليمية فرعية بغية تحسين إدارة القمامة البحرية، والمغذيات، والصرف الصحي.

١٠ - ومن بين الأمور الرئيسية أيضاً وضع خطط وطنية وإقليمية للحد من التلوث. وقد واصل البرنامج البيئي الكاريبي العمل مع بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى لوضع و/أو تحديث برامج عمل وطنية لمراقبة التلوث من مصادر وأنشطة برية، ومنعه وخفضه.

١١ - وخلال مؤتمر ''محيطاتنا'' الذي عُقد في شيلي عام ٢٠١٥، أعلنت أمانة البرنامج البيئي الكاريبي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع حكوميّ بنما، وجامايكا، ووكالة الحماية البيئية في الولايات المتحدة عن ''شراكة دولية جديدة خالية من القمامة''، والتي ستركز على الأنشطة المجتمعية، بالتعاون مع فيلق السلام التابع للولايات المتحدة من أجل الحد من تأثير القمامة البحرية على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، والصحة البشرية، وسُبل كسب العيش. وتجري تجربة المشروع بصورة أولية في جامايكا وبنما، ولكن من المتوقع أن تمتد إلى بقية منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وسوف يساعد ذلك على تنفيذ ''خطة العمل الإقليمية من أجل إدارة القمامة البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى'' والتي وُضعت في عام ٢٠٠٨ وتم تحديثها في عام ٢٠١٥.

١٢ - ولا تزال إدارة المياه المستعملة تمثل أولوية بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي. ويهتم البرنامج البيئي الكاريبي بهذه المسألة من خلال تنفيذ مشروع يموله مرفق البيئة العالمية، وهو ''مشروع اختبار نموذج لصندوق إقليمي كاريبي لإدارة المياه المستعملة''. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين القدرة على إدارة المياه المستعملة في بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى عن طريق تمويل مستدام لمشاريع إدارة المياه المستعملة، مع التصدي أيضاً للقيود الرئيسية على القدرات. وينتهي هذا المشروع الذي يستغرق خمس سنوات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، واستفاد منه ثلاثة عشر بلداً مشاركاً.

١٣ - وأخيراً، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوداً تعاونية بين البروتوكول المتعلق بالمناطق والحياة البرية المتمتعة بحماية خاصة والمكمّل لاتفاقية كارتاخينا، ومركز النشاط الإقليمي المرتبط به، وأمانة اتفاقية التعاون في حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا (اتفاقية أبيدجان) لإذكاء الوعي بشأن التدفق الحاشد للطحالب البحرية، والذي لوحظ منذ عام ٢٠١٤. وقام البرنامج البيئي الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاستشارية الإقليمية التابعة للبروتوكول بتيسير نشر معلومات عن تدفق الطحالب البحرية عن طريق استضافة منبر حاسوبي لتقاسم الخبرات والمعارف بشأن هذه الظاهرة في منطقة البحر الكاريبي وغرب أفريقيا. وفي جمعية الأمم المتحدة للبيئة عام ٢٠١٦، نُظمت دورة خاصة بشأن هذه القضية بالتعاون مع برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

باء - إدارة الموارد الساحلية والبحرية

١٤ - يُعد النظام الإيكولوجي البحري الكبير لمنطقة البحر الكاريبي مورداً مشتركاً حيوياً ومعقداً لبلدان منطقة البحر الكاريبي، وقد نفذت حكومات ومنظمات دولية وإقليمية عدداً من المشاريع والبرامج لحمياته في فترة السنتين الأخيرة. وأُنشئت روابط للتعاون المحسن مع منظمات إقليمية لمصائد الأسماك (لجنة مصائد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى، والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية) في إطار المشروع الإقليمي المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعنون ''التنفيذ الحفاز لبرنامج العمل الاستراتيجي من أجل الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة في مشروع النظام البيئي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي''. وهذا سوف يشمل وضع اتفاق رسمي بين حكومة البرازيل وأمانة اتفاقية كارتاخينا لتيسير مشاركة البرازيل في أنشطة منطقة البحر الكاريبي الكبرى في إطار ذلك المشروع.

١٥ - وقد أُعيد تنشيط الشبكة العالمية لرصد الشُعب المرجانية - الشبكة الكاريبية لتحسين وتبسيط المعلومات، وإدارة البيانات، والإبلاغ عن حالة الشُعب المرجانية في المنطقة. وقد عُقدت حلقة عمل إقليمية في نيسان/أبريل ٢٠١٦ في المختبر البحري بخليج ديسكفري، جامايكا بمشاركة ٣٥ عالماً في الشُعب المرجانية ومديراً للشؤون الساحلية من عدة بلدان لزيادة القدرة على الرصد الفعال والمتكامل للشُعب المرجانية وتحسين الإبلاغ الموحد والاستراتيجي على المستوى الإقليمي.

١٦ - ودعماً للمناطق المحمية البحرية كأداة لحفظ التنوع البيولوجي، وتحسين مصائد الأسماك، وتحقيق أهداف الإدارة الأخرى، واصلت شبكة ومنتدى مدراء المناطق المحمية البحرية الكاريبية التابعين للبرنامج البيئي الكاريبي دعم المناطق المحمية البحرية في المنطقة. وتجمع هذه الشبكة معاً مدراء المناطق المحمية البحرية، وباحثين، وإداريين، ومديرين، ومثقفين، وعلماء، فضلاً عن القطاع الخاص ضمن شبكة شاملة لتبادل الآراء والدروس المستفادة. وفي إطار شراكة مع مشروع ''شبكة المناطق المدارة البحرية والمتكيفة مع تغير المناخ في المنطقة الكاريبية الوسطى'' - وهو مشروع تموله الحكومة الاتحادية الألمانية وتقوده منظمة حفظ البيئة - قدمت منح، ومساعدة تقنية، وموارد مالية (١٥٥ ٠٠٠ يورو لكل بلد) للمناطق المحمية البحرية في ستة بلدان بالمنطقة الكاريبية الشرقية (أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، و غرينادا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين).

١٧ - ولتحسين الاستخدام المستدام والمتكامل للموارد الساحلية والبحرية، أُنشئ في عام ٢٠١٥ مشروع ''التنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي عن طريق الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية'' بتمويل من إدارة البيئة في وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية. والهدف العام للمشروع هو تحسين سبل معيشة سكان المنطقة عن طريق المساهمة في الحفظ والإدارة على نحو مستدام للتنوع البيولوجي الساحلي والبحري باستخدام نهج الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية.

١٨ - ولا زال هذا البرنامج البيئي الكاريبي يعمل بصورة وثيقة مع مركز النشاط الإقليمي للمناطق والحياة البرية المتمتعة بحماية خاصة والمنتسب لإدارة البيئة بوزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، والذي تستضيفه الحكومة الفرنسية في غوادلوب. وعملاً بأحكام البروتوكول المتعلق بالمناطق والحياة البرية المتمتعة بحماية خاصة، يجري العمل من أجل برنامج التعاون الذي وضع بين المناطق المحمية المدرجة في إطار البروتوكول في عام ٢٠١٢. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أدرج الاجتماع الثامن للأطراف المتعاقدة ١٣ منطقة محمية إضافية.

١٩ - وتواصل تنفيذ خطة العمل لحفظ الثدييات البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى عن طريق علاقات قائمة على العلم بين مناطق محمية شقيقة، والتي تطورت بين خمس دول أو أقاليمها - برمودا، والجزر الهولندية الكاريبية، والجمهورية الدومينيكية، وجزر الأنتيل الفرنسية، والولايات المتحدة - لحماية الحوت المحدب المهاجر في المنطقة الشمالية من المحيط الأطلسي. ويتوقع في أواخر عام ٢٠١٦ توقيع اتفاق للمناطق المحمية الشقيقة مع ''باراري''، وهي محمية الجزر الهولندية الكاريبية. واستكملت في عام ٢٠١٥ خطة الإدارة لمحمية الثدييات البحرية في الجمهورية الدومينيكية بدعم من حكومة اسبانيا.

٢٠ - وقد تأثرت الشُعب المرجانية والموائل البحرية في منطقة البحر الكاريبي بالأنشطة البشرية في المناطق الساحلية، والتآكل الساحلي، وفقدان الموائل والنظم الإيكولوجية الطبيعية، والتلوث البحري، والدوافق البحرية. وقد ساعد البرنامج الأسترالي للمعونة المباشرة مجتمعات محلية في سانت فنسنت وجزر غرينادين لتنفيذ برامج للتنمية المستدامة تأثرت بهذه العوامل.

٢١ - وفي عام ٢٠١٥، شاركت منظمات في جامايكا، وبليز، وسانت فنسنت وجزر غرينادين في برنامج ''أوصياء على الشُعب المرجانية'' وُضع على غرار إطار ''أوصياء على الرصيف المرجاني الكبير'' في أستراليا. وقد أشرك البرنامج مستخدمي المرجان - من منظمي الجولات السياحية، والمزارعين، والميكانيكيين، والطلبة - لتعريفهم بفوائد حماية الشُعب المرجانية عن طريق الاستخدام الصحيح، واحترام البيئة، والمخاطر الكامنة في إهمالها.

٢٢ - ويعتبر التكيف مع تغير المناخ مهماً أيضاً بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي. وكجزء من البرنامج الإقليمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يجري تنفيذ المشروع المعنون ''شبكة المراقبة الكاريبية لمراقبة تحمّض المحيطات وتأثيره على تكاثر الطحالب الضارة، باستخدام التقنيات النووية والنظيرية'' كخطوة أولية نحو تحقيق الهدف العام لاعتماد وتنفيذ برامج التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي.

٢٣ - واستمراراً لهذا المشروع، سوف تنفذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩ المشروع المعنون ''تعزيز الرصد الإقليمي لأغراض البيئات البحرية والساحلية المستدامة والاستجابة لها''، والذي يركز على إذكاء الوعي بنتائج المشروع السابق، وهدفه النهائي هو تحسين إدارة البيئة البحرية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق معلومات قابلة للتنفيذ تقدمها شبكة الرصد والاستجابة.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، فقد اعتمدت الأطراف المتعاقدة الخمس والعشرين في اتفاقية كارتاخينا خلال الاجتماع الحكومي الدولي السابع عشر المعني بخطة العمل للبرنامج البيئي الكاريبي، والاجتماع الثالث عشر للأطراف المتعاقدة المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، خطة عمل هذا البرنامج وميزانياته للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وتركز خطة العمل هذه والمقررات المصاحبة لها التي اعتمدها الاجتماع على التصدي للإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومنع وتخفيض التلوث الناتج عن الانسكابات النفطية، ومياه الصابورة، والقمامة البحرية/النفايات الصلبة، والصرف الصحي، والمغذيات؛ وتعزيز المناطق المحمية البحرية؛ والإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية لأغراض الأنشطة الساحلية والبحرية؛ وحفظ ممرات الثدييات؛ وتقاسم المعلومات عن تدفق الطحالب والأعشاب البحرية؛ وتحسين التنسيق الإقليمي لأغراض الحوكمة المحسنة والإدارة المستدامة لموارد الأحياء البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى.

٢٥ - وقد أُنشئت في عام ١٩٧٣ لجنة مصائد الأسماك للمنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي بموجب قرار لمجلس منظمة الأغذية والزراعة، وتضم حالياً ٣٣ بلداً والاتحاد الأوروبي كأعضاء. ويعتبر جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي وبلدان أمريكا الوسطى تقريباً أعضاء في هذه اللجنة[٢]. وهدف اللجنة هو تعزيز حفظ وإدارة وتنمية موارد الأحياء المائية

(٢) أنتيغوا وبربودا، وجزر الباهاما، وبربادوس، وبليز، والبرازيل، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، ودومينكا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وغيانا، وهايتي، وهندوراس، وجامايكا، واليابان، وجمهورية كوريا، والمكسيك، وهولندا، ونيكاراغوا، وبنما،

في منطقة عمل اللجنة، تمشياً مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لمنظمة الأغذية والزراعة، والتصدي لإدارة مصائد الأسماك المشتركة، ومشاكل التنمية التي يواجهها أعضاء اللجنة.

٢٦ - وفي الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، شارك ٣١ عضواً من أعضاء اللجنة في أنشطتها. وقد نشط ثمانية من أفرقة العمل المشتركة العشرة (المعنية بمحارة الملكة، وتجمعات وضع البيض، وأجهزة تجميع الأسماك، وجراد البحر الشائك، ومصائد الأسماك الترفيهية، والسمك الطائر، والأربيان، وأسماك القاع، ومصائد الأسماك في أعماق البحار). ونظمت اللجنة ١٦ اجتماعاً لأفرقه العمل وحلقات العمل التقنية، غالباً بالتعاون مع شركاء، من قبيل الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، ومنظمة أمريكا الوسطى والمعنية بقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ومشروع النظام البيئي والبحري الكبير بالمنطقة الكاريبية، ومشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير لرصيف البرازيل الشمالي، ومجلس إدارة مصائد أسماك البحر الكاريبي في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٧ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وقّعت أمانات الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ولجنة مصائد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي مذكرة تفاهم لتيسير ودعم وتعزيز تنسيق الإجراءات بين هيئات مصائد الأسماك الإقليمية الثلاث لزيادة استدامة مصائد الأسماك. وتقضي مذكرة التفاهم بإنشاء آلية التنسيق المؤقتة لمصائد الأسماك المستدامة في منطقة الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، وتساهم في تنفيذ برنامج العمل الإقليمي للآلية الإقليمية، وتنسقها أمانة لجنة مصائد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي.

٢٨ - وقد توصلت الدورة السادسة عشرة للجنة مصائد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي، والتي استضافتها حكومة فرنسا في غوادلوب في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وحضرها ٢٨ بلداً عضواً، إلى معلم هام لإدارة مصائد الأسماك الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. ووافقت اللجنة على البدء بعملية إنشاء منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك في منطقة ولاية لجنة مصائد الأسماك، والتعاون في إدارة مصائد الأسماك وحفظها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية للأرصدة السمكية المتداخلة

---

وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، واسبانيا، وسورينام، وترينداد وتوباغو، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي.

المناطق، والأرصدة السمكية في أعماق البحار، والأنواع الكثيرة الارتحال والتي لا تدخل ضمن ولاية اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي.

٢٩ - وفي الدورة السادسة عشرة تابعت اللجنة مقررات مماثلة اتخذتها لجان مصائد الأسماك المجاورة لها من قبيل منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي؛ وأعطت وضع النظام الإيكولوجي البحري الهش للجبال البحرية المختلفة في أعماق البحار بمناطق أعالي البحار في منطقة ولاية اللجنة. والجبال البحرية المعنية هي جبال كورنر البحرية، وجبال نيو إنغلند البحرية، وجبال الكونغرس البحرية. وحصلت الفتحات الحرارية المائية في مرتفعات وسط المحيط الأطلسي على نفس الوضع، وهو ما يعني أنها أصبحت مغلقة أمام مصائد الأسماك في أعماق البحار حتى يتم إجراء استقصاءات وتقييمات مفصلة. ويشمل هذا التدبير التحوطي الذي اتخذته اللجنة منطقة في حجم مساحة غيانا.

٣٠ - واعتمدت اللجنة أيضاً الخطة الإقليمية لإدارة وحفظ محار الملكة في منطقة اللجنة، وخطة الإدارة الإقليمية الفرعية لمصائد الأسماك بالنسبة للسمك الطائر في المنطقة الكاريبية الشرقية، وتدابير لإدارة مصائد أسماك جراد البحر الشائك في منطقة خاصة متفق عليها إقليمياً. وقد وضعت هذه الخطط وتدابير الإدارة مع منظمات شريكة (انظر الفقرة ٢٦). وقد بدأ تنفيذ هذه الخطط والتدابير الإقليمية من جانب أعضاء اللجنة.

٣١ - واتخذت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والمؤسسات الإقليمية التابعة لهذه الجماعة أيضاً عدداً من المبادرات للمساهمة في الجهود المبذولة لضمان الإدارة المستدامة لموارد البحر الكاريبي. ومن بين الأنشطة التي اضطلعت بها الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك ما يلي:

(أ) اعتماد إعلان سانت جورج في عام ٢٠١٥ بشأن استدامة الحفظ والإدارة والاستخدام لجراد البحر الشائك الكاريبي؛

(ب) اعتماد خطة إقليمية فرعية لإدارة مصائد السمك الطائر شرقيّ منطقة البحر الكاريبي؛

(ج) اعتماد خطة عمل خمسيه لترويج تربية الأحياء المائية في المنطقة الفرعية للجماعة الكاريبية كوسيلة لضمان الاستخدام المستدام لمصائد الأسماك التجارية؛

(د) وضع تقارير أداء لإدارة صكوك الآلية الإقليمية المتفق عليها لغرض تحسين إدارة أهم مصائد الأسماك السطحية التجارية في شرقيّ المنطقة الكاريبية؛

(هـ) وضع نموذج لتشريع التدابير الصحية لمصائد الأسماك، ودعم اللوائح والبروتوكولات والمبادئ التوجيهية، وتقييم برامج الرصد البيئي لمصائد الأسماك فيما يتعلق بالمعايير الصحية للأسماك والأغذية البحرية؛

(و) تقديم الدعم لمبادرات التدريب وبناء القدرات من أجل موظفي مصائد الأسماك الحكومية في طائفة من مجالات إدارة مصائد الأسماك مثل إدارة شركات الأسماك والتسويق، وتقدير الأرصدة السمكية، وحوكمة المحيطات (السياسات، والقانون، والإدارة)، وإدارة البيانات، ونمذجة النظم الإيكولوجية، وإدارة التدابير الصحية لمصائد الأسماك.

٣٢ - ومن المهم أيضاً إشراك القطاع الأكاديمي. وعلى سبيل المثال، أجرت جامعة جزر الهند الغربية بحثاً عن مشروع معنون ''مستقبل المرجان في بيئة متغيرة، ٢٠١٠-٢٠١٥''؛ وتأثيرات إدارة الأنواع الغاوية، وفي مقدمتها سمكة الأسد؛ والرصد الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعات مصائد الأسماك والمناطق المحمية البحرية؛ وتأثيرات ابيضاض المرجان على الشُعب المرجانية؛ والتخطيط المكاني البحري لمناطق الشُعب المرجانية.

٣٣ - وعُقد في سانت جورج، غرينادا، ''الأسبوع الأزرق: المؤتمر الدولي لتعزيز النمو الأزرق والاستثمار''، في الفترة من ١٤ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٦، واستضافته حكومة غرينادا؛ وقد سلط الضوء على الفرص التي يمكن اغتنامها من موارد المحيط في المنطقة.

٣٤ - وأخيراً، يعد تجدد الأرصدة السمكية مهماً بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، تم تحسين منطقة لحظر الصيد - محمية ''أوراكابيسّا'' للأسماك على الساحل الشمالي لجامايكا بتمويل أسترالي من برنامج المعونة المباشرة، للحد من حالات الدخول غير القانوني للمنطقة المحمية. فهذه المنطقة، التي تحظر صيد أي نوع من الأسماك سوف تعمل بمرور الوقت على تجدد الأرصدة السمكية. فالصيد المفرط للأسماك سوف ينتشر خارج حدود المحمية، مما يوفر زيادة المصيد، وتحسين سبل معيشة الصيادين. وفي عام ٢٠١٥، وفر التمويل الأساس لزيادة قدرة إنفاذ المحمية عن طريق شراء عوامات لرسم الحدود، وكشافات ضوئية من النوع العسكري، وسترات لإنقاذ الأرواح.

## جيم - الأرض والإسكان والمستوطنات البشرية

٣٥ - تعتبر منطقة البحر الكاريبي من مناطق العالم الحضرية بدرجة عالية، حيث يعيش ٧٠,٤ في المائة من سكانها في مستوطنات حضرية - وهي نسبة عالية تعادل ضعف نسبة السكان تقريباً بالنسبة لأفريقيا وآسيا. غير أن معظم المدن الكاريبية ذات كثافة حضرية منخفضة، وتتسم بالزحف العشوائي، ولذلك توجد أماكن مختلفة يصعب فيها التمييز بين

الكثافات السكانية الحضرية والريفية. وتشمل التحديات الأخرى: عدم كفاية شبكات البنية التحتية، ورداءة نظم التنقل، والتلوث المرتفع على استخدامات الأراضي، والأسبقية الحضرية، وزيادة تركيز السكان في المناطق الساحلية، والموارد والقدرة البشرية المحدودة التي تعرقل النمو والتنمية على نحو مستدام في المنطقة الكاريبية. ولذلك فإن المنطقة الكاريبية تتشكل بواقع المنطقة الساحلية الحضرية، والتي تمثل إجهاداً إضافياً للبيئة عن طريق زيادة الأسطح غير القابلة للنفاذ، والطلبات الخاصة بالنفايات الصلبة وإدارة المياه المستعملة. وفي هذا السياق، فإن وجود منظمات من قبيل الشبكة الكاريبية للإدارة الحضرية وإدارة الأراضي، والرابطة الدولية للمقيّمين الكاريبيين، والتي تعقد الآن كل عام ''منتديات حضرية كاريبية''، يعد من المبادرات التي تقابل بالترحيب.

٣٦ - وكان برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) يعمل مع المفوضية الأوروبية، ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ لتعزيز القدرات المحلية والمركزية والإقليمية عن طريق ''برنامج تشاركي لتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة''. وهناك خمسة بلدان من المنطقة الكاريبية تعتبر الآن جزءاً من هذا البرنامج، وهي أنتيغوا وبربودا، وجامايكا، وهايتي، وترينيداد وتوباغو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين. ويضع هذا البرنامج الأحياء الفقيرة على الخريطة ''الحضرية''، ويشجع على إجراء التغييرات السياسية الضرورية، واعتماد مخصصات في الميزانية، وإقامة شراكات لأصحاب المصلحة العديدين من أجل التحسين المستدام لظروف معيشة سكان الأحياء الفقيرة.

٣٧ - وفي سبعة من دول شرق الكاريبي، نفذ موئل الأمم المتحدة، مع منظمة دول شرق الكاريبي وجامعة جزر الهند الغربية، مشروعاً لتحسين المؤسسات الإقليمية والوطنية لوضع سياسات فعالة للأراضي. وكان المشروع مُرضياً بدرجة عالية فيما يتعلق بتحقيق الانجازات التالية: (أ) صياغة واعتماد مبادئ توجيهية لسياسة الأراضي تتضمن مبادئ المساواة، والكفاءة، والاستدامة؛ (ب) سياسات وطنية للأراضي وأدوات للتنفيذ وافقت عليها الدول الأعضاء استناداً إلى المبادئ التوجيهية لسياسة الأراضي التي وضعتها منظمة دول شرق الكاريبي، والتي طوعت لتلائم الظروف الوطنية؛ (ج) تجربة نموذج مجال الحيازة الاجتماعية في بلدان قليلة (نظام مناصر للفقراء لتسجيل حقوق الأراضي) بالتعاون مع وكالات محلية معنية بسجلات الأراضي.

٣٨ - وفي هايتي، على سبيل المثال، بُذلت جميع الجهود في السنوات القليلة الماضية لدعم الحوكمة المحلية في مجال تخطيط المستوطنات الحضرية (في مناطق مجاورة نظامية وغير نظامية)، مع التركيز على الإسكان المستدام والحيز العام، فضلاً عن وضع نظم جديدة للإعلام

الحضري. وفي الأعوام القائمة، سوف تركز الوكالة على الدعوة والمساهمة في صياغة وتطبيق سياسات وطنية ومحلية لأغراض التنمية الحضرية المستدامة والإسكان.

٣٩ - وفي كوبا، دعم موئل الأمم المتحدة تحويل قطاع الإسكان. وقد دعم البرنامج، بتمويل من الوكالة السويسرية للتمويل والتعاون، الحكومة الكوبية والمجتمعات المحلية لإعداد مخطط للإسكان الوطني. ويعتبر هذا المخطط خطوة أولى لتزويد مقرري السياسات وصانعي القرار بالمعلومات والأدلة المطلوبة، وإشراكهم في تحديد خياراتهم، ودعم السياسات الحاسمة من أجل المستقبل. وقد وُضعت المواضيع التالية في الاعتبار: الإطار المؤسسي، واحتياجات الإسكان والطلب على الإسكان، وأُطر قانونية وتنظيمية لتوفير الإسكان، وتوفير أراض حضرية للإسكان، وتوفير البنية التحتية الأساسية للإسكان، ومواد البناء، وصناعة التشييد، والعمالة في قطاع الإسكان، وتمويل الإسكان.

## دال - التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٤٠ - ترتبط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي ارتباطاً وثيقاً بقضايا الأمن. وفي هذا الصدد، استهل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة البرنامج الإقليمي للمكتب بغية دعم استراتيجية الجريمة والأمن للجماعة الكاريبية، وقد وُقِّعت مذكرة تفاهم في عام ٢٠١٤ بين المكتب والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية.

٤١ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، أعاد المكتب وجوده في المنطقة عن طريق مكتبه البرنامجي للمنطقة الكاريبية في بريدج تاون، بربادوس. ويقدم المكتب حالياً مساعدة للبلدان الكاريبية في مجال مكافحة الفساد/غسل الأموال، ومراقبة الحدود، واتخاذ إجراءات ضد الاتجار غير المشروع (بالمخدرات، والسلع المغشوشة، والأموال غير المعلنة، والنباتات والحيوانات المحمية)، والحد من الطلب على المخدرات.

٤٢ - ويعد التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية حاسماً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة البحر الكاريبي. ويدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عن طريق برنامجه الخاص بمراقبة الحاويات، تيسير التجارة وأمن الحدود عن طريق اتخاذ تدابير مضادة من أجل التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتهريب عن طريق البحر إلى داخل المنطقة. وتوفر المبادرة تقييماً دقيقاً للمخاطر وتدابير موجهة للارتقاء بالمهارات المهنية، والتعاون المشترك بين الوكالات من جانب السلطات المشاركة في المنطقة الكاريبية. ويجري الآن بالفعل تشغيل موانئ الحاويات في الجمهورية الدومينيكية، وغيانا، وجامايكا،

وسورينام، وقد حققت نتائج هامة من المشاركة في هذه الشبكة العالمية، بينما ستنضم كوبا إلى المجموعة في عام ٢٠١٦.

٤٣ - ويتميز برنامج مراقبة الحاويات ببُعد عالمي يهدف إلى تقوية الهياكل والعمليات التي تساعد على تطبيق قوانين مستدامة بالنسبة لدول وموانئ مختارة، من أجل تدنية استغلال الحاويات البحرية في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والأنشطة الأخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تعزيز وتشجيع قيام تحالفات بين سلطات الجمارك، والتجارة، وإنفاذ القانون لمنع إساءة استخدام التجارة المشروعة في أنشطة غير مشروعة، مع بذل جهود في نفس الوقت للقضاء على عدم الثقة والفساد بين المؤسسات.

٤٤ - وتعد مبادرات مكافحة الاتجار غير المشروع حيوية أيضاً من أجل تنمية المنطقة. ويعتبر برنامج التواصل بين المطارات مبادرة متعددة الوكالات ومناهضة للاتجار غير المشروع يمولها الاتحاد الأوروبي، وهي تعزز قدرات الكشف، والحظر، والتحقيق لدى المطارات المشاركة فيما يتعلق بمصدر المخدرات غير المشروعة وبلدان العبور. والهدف العام لهذا البرنامج هو تعطيل الشبكات غير المشروعة التي توزع المخدرات والمنتجات غير المشروعة عن طريق معلومات أكثر ذكاءً وفعالية، وأوثق ارتباطاً تتولاها أنشطة مكافحة المخدرات.

٤٥ - وفي منطقة الجماعة الكاريبية، يجري تنفيذ برنامج التواصل بين المطارات في باربادوس، والجمهورية الدومينيكية، وجامايكا. وفي الجمهورية الدومينيكية، أُنشئت فرق عمل مشتركة بين الوكالات في مطاريّ سانتو دومنغو وبونتا كانا الدوليين؛ وفي جامايكا، بدأت فرق العمل المشتركة بين الوكالات في مطاريّ خليج مونتيغو وكنغستون عملها في نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ بينما يجري حالياً في باربادوس تجهيز وحدة في مطار غرانتلي آدمز الدولي.

٤٦ - وخلال عام ٢٠١٥، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعماً هاماً لإنشاء إطار إقليمي من أجل استعادة وتقاسم الأصول المستردة (اتفاق الجماعة الكاريبية بشأن تقاسم أو عودة الأصول المستردة). ومن المتوقع أن توقّع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على هذا الاتفاق في عام ٢٠١٦.

٤٧ - وتعتبر الأُسر مهمة بدرجة حاسمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. ومن المعترف به أن الأُسر تمثل أقوى العوامل الاستباقية في حياة الأطفال والشباب المراهقين، وتستخدم بوصفها الهيكل الاجتماعي للوقاية من تعاطي المخدرات، وإساءة استعمال المواد المخدرة، ومظاهر السلوك الخطرة الأخرى، وخاصة العنف. وكان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامجه العالمي للوقاية من المخدرات، يدعم برامج

التكيف واختبار الأساس الدلالي للتدريب على المهارات الأُسرية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الجنوبية، وغرب ووسط آسيا، وجنوب شرق أوروبا، وشرق أفريقيا. ويجري اختبار برنامج التدريب على المهارات الأُسرية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بالتنسيق مع المكتب الإقليمي لمكتب المخدرات والجريمة في بنما. والبرنامج الذي يحظى بالاهتمام هو تطويع برنامج تعزيز الأُسر التي لديها أطفال من فئة عُمرية تتراوح من ١٠ إلى ١٤ عاماً.

٤٨ - وفي إطار البرنامج العالمي لمنع المخدرات، كان المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يوزع المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات. وقد وضع المكتب هذه المعايير بمساعدة فريق تمثيلي على نطاق العالم يضم أكثر من ٦٠ من الباحثين، ومقرري السياسات، والممارسين. وقُدمت هذه المعايير في آذار/مارس ٢٠١٣. واستكمالاً لهذه المعايير، استهل المكتب أيضاً استراتيجية الوقاية ومبادرة مقرري السياسات؛ وهي مبادرة تم الاضطلاع بها بصورة مشتركة مع إيطاليا، وتهدف إلى نشر المعايير ودعم مقرري السياسات عند التخطيط لوضع نظام وطني للوقاية من المخدرات يركز على الصحة، ويستند إلى أدلة علمية.

## هاء - تنمية القدرة البشرية

٤٩ - بالإضافة إلى الأنشطة التدريبية الموضحة أعلاه، عقدت وكالات ومنظمات عدداً من حلقات العمل الوطنية والإقليمية والدورات التدريبية لبناء القدرات البشرية.

٥٠ - وقد ساعد وضع تقارير تقنية جديدة للبرنامج البيئي الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورسومات بيانية مصورة، وصحائف وقائع، والاستخدام المحسن لوسائل التواصل الاجتماعي، مدعومة بتدريب موجّه للعاملين في وسائل الإعلام، على تيسير المزيد من تقاسم المعرفة وإذكاء الوعي لدى عامة الجمهور وغيرهم من الأشخاص المهتمين عن القضايا الساحلية والبحرية، بما في ذلك القضايا الناشئة مثل تحمض المحيطات، وآثار الطحالب البحرية، والآثار البيئية السلبية، وآثار اللدائن الدقيقة على الصحة البشرية.

٥١ - ولا يزال البرنامج البيئي الكاريبي يعد بمثابة مركز للمعلومات بالنسبة للدول الأعضاء والأقاليم، وقد واصل تحديث معلومات موقعه الشبكي عن الأخبار، وقاعدة بيانات القدرات المختبرية للمنطقة، وركن للأطفال، وصفحة معلومات للبلدان الأعضاء، وغرفة إعلام، وصفحات للاجتماعات، وتقويم حاسوبي. ويواصل البرنامج تشجيع العديد من الأنشطة التذكارية وتنظيمها والمشاركة فيها للاحتفال بالأيام الهامة المتعلقة بالبيئة، وخاصة يوم البيئة العالمي، واليوم الدولي للتنوع البيولوجي، ويوم المياه العالمي، واليوم العالمي للمحيطات.

٥٢ - ومنذ التقرير الأخير (A/69/314)، اتسع نطاق وصول البرنامج البيئي الكاريبي عبر المناطق وعلى المستوى الدولي بنسبة تجاوزت ٥٠٠ في المائة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي على فيس بوك وتويتر. وتشمل منتجات التوعية المطورة حديثاً رسومات بيانية مصورة جديدة، ومطبوعات تقنية، ونشرات صحفية، ومقالات إخبارية، فضلاً عن المشاركة في مناسبات وأنشطة إقليمية دولية لتعزيز حماية البيئة، والتنمية المستدامة للبيئة البحرية، وتشجيع التصديق على اتفاقية كارتاخينا وبروتوكولاتها.

٥٣ - وعن طريق مشروع الصندوق الإقليمي الكاريبي لإدارة المياه المستعملة التابع لمرفق البيئة العالمية، والذي ينتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قدم البرنامج البيئي الكاريبي التدريب لأكثر من ٦٠٠ شخص على إدارة المياه المستعملة، بما في ذلك عن اختيار تقنيات معالجة المياه المستعملة، والتيسير، وإدارة المياه والمياه المستعملة، والحوكمة والصرف الصحي. وقد تم ذلك بالتعاون مع عدة وكالات من بينها مصرف التنمية الكاريبي، والرابطة الكاريبية للمياه والصرف الصحي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والشراكة العالمية للمياه في منطقة البحر الكاريبي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

٥٤ - وواصل البرنامج البيئي الكاريبي من خلال بروتوكول اتفاقية كارتاخينا المتعلق بالمناطق والحياة البرية المتمتعة بحماية خاصة، دعم الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز إدارة المناطق المحمية البحرية عن طريق التدريب الإقليمي والمحلي، وتبادل المعلومات بين هذه المناطق من أجل تقاسم أفضل الممارسات عن طريق تقاسم المعلومات من خلال شبكة ومنتدى إدارة المناطق المحمية البحرية الكاريبية وقاعدة بياناته الإقليمية عن المناطق المحمية البحرية، وهي من قواعد البيانات الأكثر شمولاً، إذ تضم أكثر من ٣٠٠ منطقة بحرية محمية كاريبية. وفي عام ٢٠١٥، عُقدت دورة تدريبية إقليمية عن المناطق المحمية البحرية استغرقت أسبوعين في غرينادا بالتعاون مع برنامج إدارة التنوع البيولوجي والمناطق المحمية التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

٥٥ - وفي عام ٢٠١٥، كان مختصون بمصائد الأسماك والمرجان في جامايكا، وغرينادا، وغيانا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين من بين المستفيدين بالمنح الدراسية التي قدمتها إدارة الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا.

٥٦ - ويجري تنفيذ البرنامج الاستشاري لمكافحة الفساد بوصفه من أنشطة المساعدة التقنية التي يوفرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدوله الأعضاء بغية مساعدتها على وضع استراتيجياتها وبناء قدراتها لنجاح تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٥٧ - وبينما تسير المنطقة قُدماً لحماية البحر الكاريبي بوصفه منطقة خاصة للتنمية المستدامة، تم تحديد أولويات عدد من المجالات الحاسمة للتعاون التقني والمساعدة التقنية. وتشمل هذه المجالات ضمن جملة أمور:

(أ) استحداث أدوات وتحسين القدرات لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة للجماعة الكاريبية من تقييم الجوانب/الاحتياجات التقنية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالانضمام إلى مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتصديق عليها وتنفيذها، والصكوك ذات الصلة والمهمة بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي؛

(ب) دعم بناء القدرات لتعزيز النهج العلمية لإدارة الموارد السمكية الإقليمية، بما في ذلك محار الملكة الكاريبي؛

(ج) وضع برنامج للمساعدة بغرض إجراء تقييم لقطاعيّ مصائد الأسماك وتربية الأحياء البحرية؛

(د) تطوير البيانات والإحصاءات لصالح قطاع مصائد الأسماك؛

(هـ) المساعدة على تيسير التدريب وبناء القدرات في مجال حوكمة المحيطات، بما في ذلك تنمية قدرة المنطقة على التنبؤ الخاص بالمحيطات.

٥٨ - وتواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنفيذ مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية. ويركز المشروع على تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تقييم التقدم في تنفيذ استراتيجية موريشيوس للتخفيف من المخاطر والحد من قلة المناعة. وعُقدت حلقات عمل دون إقليمية في بريدج تاون لثلاثة بلدان كاريبية تشملها التجربة (باربادوس، وجامايكا، وسانت لوسيا) في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥. وجاري تنفيذ المشروع مع التركيز على إعداد دراسة قُطرية موجزة لكل بلد من بلدان التجربة بشأن التعرض للأخطار والقدرة على التعافي.

## رابعاً - أنشطة اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي

٥٩ - يرد في المرفق وصف كامل لأنشطة اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي. وكان من بين الأنشطة الرئيسية الاجتماع الرابع عشر للجنة المعقود في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ والاجتماع الخامس عشر للجنة المعقود في اليوم الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٦٠ - وعُقدت الندوة الأولى للجنة المعنية بالبحر الكاريبي عن موضوع ”التحديات والحوار والتعاون من أجل استدامة البحر الكاريبي“ في مدينة بورت أوف ساسبين، ترينيداد

وتوباغو يوميّ ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وقد رحبت الندوة بطائفة واسعة من الخبراء من ١٨ دولة عضواً في رابطة الدول الكاريبية، و ٢٣ منظمة ومؤسسة إقليمية، ليصل مجموع المشاركين إلى ١١٣ مشاركاً في اليوم الأول و ٩٨ مشاركاً في اليوم الثاني.

٦١ - وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٦، عُقد الاجتماع الأول للجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة المعنية بالبحر الكاريبي في أمانة رابطة الدول الكاريبية. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦، عُقد الاجتماع الأول للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة المعنية بالبحر الكاريبي في أمانة الرابطة أيضاً.

٦٢ - كما طورت اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي مصرف بيانات لتحسين إدارة قضايا حرجة ناشئة خاصة تتعلق باستدامة البحر الكاريبي، عن طريق تقاسم خبرات الإدارة وبيانات بحوث المشاريع. وعلاوة على ذلك، فإن مصرف البيانات يتطلع إلى تحسين إبلاغ المعلومات ذات الصلة بسياسات البحر الكاريبي بين الدول الأعضاء.

## خامساً - الخلاصة

٦٣ - خلال فترة السنتين هذه، واصلت الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي الكبرى العمل بصورة تعاونية لفائدة موردها المشترك وهو البحر الكاريبي. وقد لقيت دعماً في جهودها من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات الشريكة، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص. وتتناول جهودها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وغالباً ما تشمل مكونات خاصة ببناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد النهج القائم على النظام الإيكولوجي في حالات كثيرة.

٦٤ - ولا تزال رابطة الدول الكاريبية ملتزمة، من خلال اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، بهدف بلوغ وضع المنطقة الخاصة للبحر الكاريبي. وتتابع اللجنة بنشاط، من خلال إعادة تنشيطها مؤخراً، التنمية المستدامة للبحر الكاريبي عن طريق أنشطة من قبيل آليات البحوث المشتركة، ومشاريع الإدارة، والاجتماعات، وتبادل المعلومات بهدف تحسين التنسيق والتعاون بشأن قضايا إدارة البيئة البحرية واتخاذ القرار المطلوب.

المرفق

# التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٦٩/٢١٦

# تقرير اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي التابعة لرابطة الدول الكاريبية

## مقدمة

١ - يعد البحر الكاريبي منطقة بحرية هشة ومعقدة تتقاسمها عدة بلدان متباينة في أحجامها ومراحل تنميتها الاقتصادية، ويعتمد سكان هذه البلدان على فوائدها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمناخية والرياضية، فضلاً عن فوائد أخرى. ولهذا، بغية تيسير إدارة وتنمية البحر الكاريبي على نحو مستدام، تقتضي الحكمة استخدام هيكل شبكي على امتداد منطقة البحر الكاريبي حتى يتسنى تنسيق خضم المشاريع والسياسات التي تتعلق بالبحر الكاريبي.

٢ - وفي هذا الصدد، حددت اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي الآلية التي يمكن استخدامها لإنجاز هذا الهدف عن طريق إنشاء ورعاية شبكة تقنية موجهة للسياسات تضم جميع بلدان رابطة الدول الكاريبية والمنظمات التي تضطلع بنشاط يتعلق بالبحر الكاريبي بأي صورة من الصور. والأساس المنطقي لهذه المبادرة هو تيسير التنسيق وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياساتها وأنشطتها من أجل تقوية الآليات القائمة عن طريق تعزيز أوجه التآزر والتعاون المشترك بين المؤسسات، مع احترام ولاية كل دولة أو منظمة.

٣ - ويوضح هذا التقرير أنشطة رابطة الدول الكاريبية ولجنتها المعنية بالبحر الكاريبي من حيث علاقتها بالقرار ٦٩/٢١٦ المعنون ”نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي من أجل أجيال الحاضر والمستقبل“.

## اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي ولجانها الفرعية

٤ - بناءً على الأُسس الموضوعية لباربادوس، بوصفها رئيس اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، شهدت اللجنة فترة من النشاط المتجدد خلال الأعوام من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. وقد بدأت إعادة التنشيط هذه بعملية إنشاء اللجنة بوصفها الآلية الرئيسية للتنسيق والتعاون في الأنشطة التي تعزز التنمية المستدامة للبحر الكاريبي. ويوضح هذا التقرير الأنشطة والإجراءات الرئيسية التي استكملت في هذه الفترة سعياً لتحقق هذا الهدف، وهي:

- اجتماعات مجلس اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي واجتماعات الدول الأعضاء في اللجنة؛
- والدعم الدولي للجنة؛
- ونتائج المشاورة بشأن الآثار القانونية والاقتصادية والمالية المترتبة على بلوغ وضع ''المنطقة الخاصة''؛
- والندوة الأولى للجنة؛
- وعقد اللجنتين الفرعيتين التابعتين للجنة: اللجنة الفرعية القانونية؛ واللجنة الفرعية العلمية والتقنية؛
- ومصرف بيانات اللجنة؛
- وأنشطة اللجنة في المستقبل.

اجتماع مجلس اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي واجتماعات الدول الأعضاء في اللجنة

٥ - عُقد الاجتماع الرابع عشر للجنة المعنية بالبحر الكاريبي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، برئاسة كوستاريكا. وناقش هذا الاجتماع انتقال المسؤوليات إلى الرئيس الجديد للمجلس - كوستاريكا، ومفهوم ندوة اللجنة، والمشاورة بشأن الآثار القانونية المترتبة على وضع المنطقة الخاصة.

٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٥، انتهت رئاسة كوستاريكا، وانتُخبت الجمهورية الدومينيكية رئيساً جديداً، مع دعم من باربادوس ونيكاراغوا بوصفهما نائبيّ رئيس اللجنة.

٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفي الاجتماع الثالث لمجلس اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، تقرر أن تتعاقد اللجنة مع منسق للبرامج، لتنسيق الأنشطة في الأمانة بغية النهوض بأهداف اللجنة. وبعد نشر الإعلان والاختيار الداخلي، تم تعيين منسقة لفترة سنتين بدءاً من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٨ - وعُقد الاجتماع الخامس عشر للجنة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وناقش هذا الاجتماع واستكمل مواضيع المناقشة وشكّل الندوة الأولى للجنة، والتي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٩ - وفي الاجتماع العادي الحادي والعشرين للمجلس الوزاري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اتُفق على إعادة تنشيط اللجنتين الفرعيتين من أجل تعزيز عملية إضفاء

الطابع المؤسسي، ولهذا الغرض، طُلب من الدول الأعضاء ترشيح أفراد ليكونوا أعضاءً في اللجنتين الفرعيتين.

الدعم الدولي للجنة المعنية بالبحر الكاريبي

١٠ - تواصل جمهورية تركيا، بوصفها مراقباً في رابطة الدول الكاريبية، تقديم دعم سخي لعمل اللجنة. ففي الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٦، تلقت اللجنة ٠٠٠ ٢٢٠ دولار أمريكي كدعم مالي من جمهورية تركيا. وقد تسلمت اللجنة منها ٠٠٠ ١٠٠ دولار أمريكي من هذا الدعم في عام ٢٠١٥، ثم تسلمت ٠٠٠ ١٢٠ دولار أمريكي في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

مشاورة اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي

١١ - كانت هذه المشاورة استجابة لتكليفات من الاجتماع الخامس لرؤساء دول وحكومات اللجنة ومن الجمعية العامة للأمم المتحدة بدراسة الآثار المترتبة على وضع المنطقة الخاصة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، تم التعاقد مع المستشارة الدكتورة جودي دانيال لاستكمال تقرير معنون ''الآثار القانونية والمالية والاقتصادية المترتبة على بلوغ وضع 'المنطقة الخاصة' بالنسبة للبحر الكاريبي''. واستُكملت المشاورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وعُممت على الدول الأعضاء والمراقبين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ للنظر فيها والتعليق عليها. وقدمت الدكتورة جودي دانيال تقريرها عن المشاورة في الاجتماع الخامس عشر للجنة.

١٢ - وبحثت هذه المشاورة الطرق المختلفة التي تعامل بها ''المنطقة الخاصة'' بموجب صكوك قانونية من قبيل الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (اتفاقية لندن)، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقرار المنظمة البحرية الدولية بشأن المنطقة البحرية الشديدة الحساسية. وخلص هذا البحث إلى أن البحر الكاريبي له سمات المنطقة الخاصة من حيث القيمة الإيكولوجية، والاجتماعية والاقتصادية، والعلمية التي توفرها للشعب الكاريبي. ولوحظ أنه بينما يعد البحر الكاريبي جديراً بوضع المنطقة الخاصة، إلا أن مفاهيم التنمية المستدامة قد تطورت بدرجة كبيرة، ولذلك فإن اعتبارات وضع المنطقة الخاصة يجب أن تأخذ في اعتبارها أيضاً قضايا أوسع تتعلق بالسياحة المستدامة، والتجارة، والفقر.

١٣ - وبحثت المشاورة أيضاً مسألة ''حوكمة المحيط''، وانتهت إلى أنه لا يوجد لها تعريف ثابت واحد. ونتيجة لذلك، اقتُرح بأنه ينبغي للدول الأعضاء وضع تعريف عملي بدلاً من

وضع تعريف قانوني شامل. ولوحظ أنه ينبغي أن تركز التنمية المستدامة للبحر الكاريبي على وضع نهج منسق للإدارة باستخدام الصكوك القانونية القائمة.

١٤ - وعلاوة على ذلك، قدمت الدكتورة جودي دانيال تقرير مشاورة اللجنة أيضاً إلى الاجتماع الأول للجنة الفرعية القانونية؛ والذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٦. وترد استنتاجات هذه اللجنة الفرعية، والخطوات التالية المتعلقة بمفهوم المنطقة الخاصة في الفقرتين ٢٢ و ٢٣ أدناه.

ندوة اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي

١٥ - عُقدت الندوة الأولى للجنة المعنية بالبحر الكاريبي عن موضوع ''التحديات، والحوار، والتعاون من أجل استدامة البحر الكاريبي'' في مدينة بورت أوف اسبين، ترينيداد وتوباغو يوميّ ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ورحبت الندوة بطائفة واسعة من الخبراء من ١٨ دولة عضواً في رابطة الدول الكاريبية، و ٢٣ منظمة ومؤسسة إقليمية، ليصل مجموع المشاركين إلى ١١٣ مشاركاً في اليوم الأول و ٩٨ مشاركاً في اليوم الثاني. واستمعت الجلسة الافتتاحية إلى بيانات من فرانسيس سينوريت، الأمين الدائم بالنيابة بوزارة الشؤون الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في ترينيداد وتوباغو؛ ورينيه رينو، رئيس المجلس الوزاري، ووزير الشؤون الخارجية والعبادة في هايتي؛ وأندريه نافارو، رئيس اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، ووزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الدومينيكية؛ وألفونسو مونيرا، الأمين العام لرابطة الدول الكاريبية؛ وديل ويبر، نائب مستشار جامعة جزر الهند الغربية للدراسات العليا والبحوث.

١٦ - وعقدت الندوة جلسات ركزت على ''مواجهة خطر الطحالب البحرية''، و ''التآكل الساحلي وبدائل التخفيف''، و ''الأنواع الغازية، وسمك الأسد: الحالة الراهنة''، مع عروض قدمها خبراء من كوبا، وكولومبيا، وجامايكا، والمكسيك، وبربادوس، وكوستاريكا.

١٧ - وكانت هذه المناسبة مثمرة وأسفرت عن ''بيان الندوة الأولى للجنة المعنية بالبحر الكاريبي'' الذي سلط الضوء على النتائج التالية:

- قدم المشاركون تفاصيل بطريقة منهجية عن الزيادة غير المنظمة للأنواع الغازية - سمك الأسد، والطحالب البحرية، وتآكل سواحل البحر الكاريبي، وآثارها السلبية على سكان وأراضي واقتصاد منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وعلاوة على ذلك، فقد سلطوا الضوء على العلاقة الوثيقة بين هذه الظواهر وتدهور الشُعب المرجانية.

- أوصى الخبراء حكومات الدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة لرابطة الدول الكاريبية بتعزيز آليات التنسيق ومركزية الإجراءات من أجل التصدي للمشاكل الخطيرة التي تترك آثاراً سلبية على استدامة البحر الكاريبي.
- وعلاوة على ذلك، اقتُرح أن تكلف اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي التابعة لرابطة الدول الكاريبية بمهمة العمل كآلية تنسيق لتيسير التعاون بين أمم منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وفي هذا الصدد، رأت رابطة الدول الكاريبية أن التنسيق بين منظمات التكامل دون الإقليمية ينطوي على أهمية حيوية، ورحبت بحماس باقتراح ممثل منظمة دول شرق الكاريبي بالعمل مع الرابطة.
- رأى المشاركون أنه من الضروري التماس تمويل دولي لإجراء تحقيق أوسع في مواضيع الندوة، واتخاذ إجراءات بالنيابة عن الحكومات لإقامة آليات تتولى إصدار وتوزيع المعلومات العلمية التي سيتم جمعها. وفي هذا الصدد، أعلنت أمانة الرابطة عن اعتزامها تطوير مصرف للبيانات لكي يساعد في هذه المهمة.
- أكد المشاركون على أهمية استخدام اللجنة كآلية لنقل المعرفة التي تقدمها الأوساط العلمية عن استدامة البحر الكاريبي إلى صانعي القرارات السياسية في الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين للرابطة.
- اقترح ممثل فرنسا وضع مشروع يتعلق باستدامة البحر الكاريبي فضلاً عن عقد مؤتمر عن البحر الكاريبي في غوادلوب في عام ٢٠١٦؛ وسوف يقدم المشروع إلى أمانة الرابطة في الأشهر القادمة. وأعربت أمانة الرابطة عن امتنانها للاقتراح الخاص بالتعاون مع حكومة فرنسا.
- سوف تقدم أمانة الرابطة ولجنتها المعنية بالبحر الكاريبي إبلاغ التوصيات الموضحة في هذه الوثيقة للاجتماع الوزاري القادم للرابطة، على أمل أن تُدرج التوصيات التي نعتبر ذات أولية وقابلة للتحقيق في نهاية الأمر ضمن خطة عمل الرابطة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، والمقرر تقديمها إلى مؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول في هافانا، كوبا عام ٢٠١٦.

الاجتماع الأول للجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة المعنية بالبحر الكاريبي

١٨ - عُقد الاجتماع الأول للجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة المعنية بالبحر الكاريبي يوم ٦ أيار/مايو ٢٠١٦ في أمانة رابطة الدول الكاريبية. وقد حضر الاجتماع خمسة من أعضاء اللجنة الفرعية: المكسيك، وكوستاريكا، وكوبا، وباربادوس، وغواتيمالا،

والذين رشحتهم دولهم الأعضاء. وحضرت الجمهورية الدومينيكية هذا الاجتماع أيضاً بوصفها رئيسة اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، ومثّلها السفير خوسيه سيريول راميا.

١٩ - وتناول هذا الاجتماع بالتفصيل تنفيذ مصرف بيانات اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، وحدد هدفه المزدوج وهو '١' مصدر معلومات لممارسي الإدارة البيئية في الدول الأعضاء، '٢' وآلية لجمع المعلومات بالنسبة لرابطة الدول الكاريبية وهيئات صنع القرار التابعة لها. ونوقشت أيضاً ملامح مصرف البيانات، وكذلك طريقة جمع البيانات، وتناقش هذه المسائل بمزيد من التفصيل في الفقرات ٢٤-٢٨ أدناه.

٢٠ - وناقش هذا الاجتماع أيضاً المشروعين التعاونيين المقدمين من كوبا عن موضوعيّ التآكل الساحلي والشُعب المرجانية. وتمثل هذه المشاريع تنفيذ توصيات مجلس اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي ومشاورة اللجنة، وتحديداً لمتابعة التنمية المستدامة للبحر الكاريبي عن طريق مشاريع مشتركة بين الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية.

٢١ - وأخيراً، تناول الاجتماع بوضوح دور اللجنة الفرعية العلمية والتقنية بوصفها هيئة استشارية تقنية لهيئات صنع القرار الرفيعة المستوى التابعة للدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية. وأوضح أعضاء اللجنة الفرعية أنه يمكن استخدام اللجنة الفرعية لنقل المعرفة التقنية المتاحة - وخاصة تلك التي جُمعت عن طريق مصرف البيانات - وتحويلها إلى توصيات يستخدمها مقررو السياسات.

الاجتماع الأول للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة المعنية بالبحر الكاريبي

٢٢ - عُقد الاجتماع الأول للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة المعنية بالبحر الكاريبي يوم ١٣ أيار/مايو في أمانة رابطة الدول الكاريبية. وحضر الاجتماع أربعة من أعضاء اللجنة الفرعية: نيكاراغوا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وجامايكا، والذين رشحتهم دولهم الأعضاء. وحضرت الجمهورية الدومينيكية هذا الاجتماع أيضاً بوصفها رئيسة اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، ومثّلها السفير خوسيه سيريول راميا.

٢٣ - وتركزت مناقشات الاجتماع على توضيح الطريق للسير قُدماً لبلوغ وضع المنطقة الخاصة، وإبلاغ التقدم المحرز إلى الأمم المتحدة. وبعد عرض قدمته المستشارة جودي دانيال، تداول الأعضاء حول مفهوم وتعريف ''المنطقة الخاصة''. واتفقت اللجنة الفرعية على أنه ينبغي أن تتقدم اللجنة ''بمفهوم عملي'' للمنطقة الخاصة، بدلاً من وجود تعريف ثابت.

مصرف بيانات اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي

٢٤ - يهدف مصرف بيانات اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي إلى تحسين إدارة قضايا خاصة حرجة وناشئة تتعلق باستدامة البحر الكاريبي، عن طريق تقاسم خبرات الإدارة، وبيانات بحوث المشاريع. وفضلاً عن ذلك، فإن مصرف البيانات يتطلع إلى تحسين توصيل المعلومات ذات الصلة بسياسات البحر الكاريبي بين الدول الأعضاء.

٢٥ - وعلى وجه التحديد، سوف تكون لمصرف البيانات ثلاث سمات رئيسية:

- قاعدة بيانات حاسوبية عن المشاريع الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة للبحر الكاريبي.
- وقاعدة بيانات عن توجيهات الممارسات المثلى ودراسات حالة عن استجابات الإدارة.
- وقاعدة بيانات عن الخبراء الإقليميين تتصدى للمواضيع الناشئة/القضايا الحرجة الخاصة.

٢٦ - وسوف يكون مصرف البيانات التابع للجنة المعنية بالبحر الكاريبي بمثابة حيز مركزي مدفوع بالمستخدم لتقاسم المعلومات الحرجة من أجل إدارة قضايا استدامة البحر الكاريبي. ويتطلع هذا النظام إلى توفير العلوم، والمعلومات ذات الصلة بالسياسات للأفراد الذين يقررون السياسات البيئية الوطنية. وعلاوة على ذلك، وعن طريق تحديد خيارات الإدارة الفعالة، يتيح هذا النظام إمكانية التكرار من جانب الأعضاء ووضع سياسات إقليمية متآزرة.

٢٧ - وسوف يركز هذا المصرف في المقام الأول على جمع معلومات تتعلق بالتنبؤ، ورصد وإدارة تراكم الطحالب البحرية التي تواجهها المنطقة الكاريبية. وسوف تتركز المعلومات عن المشاريع، والخبراء، وجهود الاستجابة الوطنية في مصرف البيانات، وسوف تستخدم لوضع دليل عن الممارسات المثلى الإقليمية، موجه إلى مقرري السياسات الرفيعي المستوى. وسوف يركز هذا الدليل الإقليمي للممارسات المثلى على تحديد جهود الإدارة الأكثر فعالية، وكذلك فرص لتقاسم السياسات الإقليمية.

٢٨ - وتأمل اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي في إطلاق هذا المصرف بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

أنشطة اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي في المستقبل

مشروع مقترح بشأن التآكل الساحلي والشُعب المرجانية

٢٩ - في الاجتماع الأول للجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة المعنية بالبحر الكاريبي، قدم خوسيه يوانيس مارتي، ممثلاً لحكومة كوبا، مشروعين لتعتمدهما رابطة الدول الكاريبية: أحدهما عن حفظ الشُعب المرجانية، والآخر عن إدارة ورصد التآكل الساحلي. وتلتمس أمانة الرابطة حالياً تمويلاً لهذين المشروعين، على أمل أن يبدأ التنفيذ في النصف الثاني من عام ٢٠١٦.

الندوة الثانية للجنة المعنية بالبحر الكاريبي

٣٠ - في الاجتماع الاستثنائي الثامن للمجلس الوزاري لرابطة الدول الكاريبية، المعقود في هافانا، كوبا، يوم ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، عرض أندريه نافارو، وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الدومينيكية استضافة الندوة الثانية للجنة المعنية بالبحر الكاريبي. ويتعين استكمال تفاصيل هذه الندوة، وتتوقع الأمانة نجاح هذه الندوة، على غرار الندوة الأولى للجنة المعنية بالبحر الكاريبي.

الاستنتاج

٣١ - لا تزال رابطة الدول الكاريبية ملتزمة، من خلال اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، بهدف بلوغ وضع المنطقة الخاصة للبحر الكاريبي. وعن طريق إعادة تنشيطها مؤخراً، تتابع لجنة التنمية المستدامة للبحر الكاريبي بنشاط، وذلك بأنشطة من قبيل البحوث المشتركة، وإدارة المشاريع، وعقد الاجتماعات، وآليات تقاسم المعلومات، بهدف تحسين التنسيق والتعاون بشأن قضايا إدارة البيئة البحرية وصنع قرارها المطلوب. وتعرب الرابطة عن امتنانها لبحث هذه المسألة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة.